

ان دراسة معاهدة ام قيس في اطار تلك المرحلة تظهر بوضوح ان نضجها وتطور مطالبها ذات المضمون البرجوازي الديمقراطي ، يعود بالاساس الى ان الثائمين على صياغتها هم من بقايا العهد الفيصلي ومن المرتبطين بالحركة الوطنية السورية . مما اعطى الوثيقة طابع الاستنارة الوطنية ولا سيما تلك المطالب الخاصة بالحكومة الموحدة ومهامها وبالجيش ، وهي من جهة ثانية تعكس التطلع لربط البلاد بمجملها بالوطن السوري الام ، كما دفعها الى طرح الشعار التكتيكي الساذج وهو المطالبة بالانتداب البريطاني على عموم سورية ، فلنا منها ان مثل هذا الشعار قادر على جذب واغراء السلطات البريطانية . اما المطلب الخاص بامير عربي ، فهو يشير بوضوح الى استمرار ارتباط وأضعي المعاهدة بالاسرة الهاشمية واستمرار الرهان على زعامتها للحركة القومية في سورية . وان كان يشير ايضا الى رغبتها في وجود زعيم قادر على البقاء فوق التناقضات المحلية - القبلية وشبه الاقطاعية .

وتظهر معاهدة ام قيس وعيا ميكرًا للخطر الصهيوني ، هجرة واستيطانها ، وحرصا على حماية الوطنيين السوريين والعراقيين والفلسطينيين الملاحقين من السلطات الكولونيالية . وتبدى الحرص نفسه على الحيولة دون تجريد السلطات البريطانية ، السكان من السلاح وتجعل هذا الحق للحكومة الوطنية فقط .

ولفت الانتباه في هذه المعاهدة انها مثلما تعكس الى حد معين مستوى النضج الاجتماعي والسياسي المتقدم في شمال البلاد ، الا انها بالمقابل تعكس تناقرا واضحا مع القوى السائدة والنافذة في الريف الشمالي وفي جبال عجلون، التي لم تلبث ان انشقت عن الحكومة المركزية لشمال البلاد ( حكومة علي خلقي في اربد ) واسست بضع حكومات محلية منفصلة . فمن الواضح ان معاهدة ام قيس كانت تعكس الى حد كبير مطالب القوى الاجتماعية الجديدة ، ولا سيما في المدن ممثلة بالثقفين اساسا ، الذين ارتبطوا بالحركة الوطنية السورية وبحكومة فيصل . فالمطالبة بحكومة موحدة وبالارتباط بسورية، وبجيش وطني وجملة المطالب البرجوازية الوطنية الاخرى لم تبرز لدى القوى الاجتماعية في الوسط والجنوب بالوضوح الذي عكسته معاهدة ام قيس . يفسر هذا بتطور الشمال عن باقي البلاد من حيث نضج العلاقات البضاعية والارتباط المباشر بسورية ثقافيا وسياسيا واقتصاديا . لكن انشقاق الشيوخ الاقطاعيين - القبليين عن حكومة اربد يلقى ظللا قوية حول قابلية خضوع ، لامناطق الاردن الوسطى والجنوبية فحسب ، بل واجزاء من شمال البلاد لحكومة موحدة ، تقوم على اساس وحدة السيادة الاقليمية .

تولى علي خلقي الشرابي حكومة قضاء عجلون ، والف شيوخ من القضاء